بيان حوار سياسات مجتمع الممارسة العالمي (G-COP) حول التنمية بلا حدود: الاستفادة من الشتات الأفريقي نحو تحقيق النمو الشامل والتنمية المستدامة في أفريقيا

شارك كل من مجموعة بنك التنمية الأفريقي، ومفوضية الاتحاد الأفريقي، ومنظمة الهجرة الدولية، وأمانة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، بالتعاون مع العديد من المؤسسات، في استضافة الحوار العاشر لمجتمع الممارسة العالمية حول التنمية بلا حدود: الاستفادة من الشتات الأفريقي نحو تحقيق النمو الشامل والتنمية المستدامة في أفريقيا، في يومي 1 و2 ديسمبر 2022، لنصفي الكرة الأرضية الغربي والشرقي، على التوالي.

نحن، بصفتنا مشاركين في القمة، ندرك أن هناك مئات الملايين من المهاجرين الأفارقة والمنحدرين من أصل أفريقي، الذين يسكنون في جميع القارات المأهولة حول العالم، يشكلون عاملًا حاسمًا لدفع عجلة النمو الشامل والتنمية المستدامة في قارة أفريقيا.

ونحن نُشيد بجهود مجموعة بنك التنمية الأفريقي، ومفوضية الاتحاد الأفريقي، ومنظمة الهجرة الدولية، وأمانة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، للعمل معًا لعقد حوار مجتمع الممارسة العالمي الافتتاحي، الذي جاء في الوقت المناسب والمهم جدًا بشأن الشتات الأفريقي، مع التركيز على الاستفادة من فكر الشتات وأصوله ومهاراته وكفاءاته وشبكاته نحو تحقيق التنمية في أفريقيا.

كما أننا نثني على قيادة الدكتور أكينوومي أ. أديسينا، رئيس البنك الأفريقي للتنمية، وسعادة السيد موسى فكي محمد، رئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي، والسيد أنطونيو فيتورينو، المدير العام لمنظمة الهجرة الدولية، وسعادة السيد وامكيلي مين، الأمين التنفيذي لأمانة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، لدعمهم غير المشروط للشتات الأفريقي، والذي تجلى في مشاركتهم وخطاباتهم الرئيسية في القمة.

ونُشير إلى المجالات المواضيعية الخمسة التي ناقشها مؤتمر القمة، وهي: (أولًا) توريق التحويلات المالية، و(ثانيًا) سندات الشتات، و(ثالثًا) ترويج التجارة والاستثمار، و(رابعًا) البحث والابتكار والمعرفة ونقل التكنولوجيا، و(خامسًا) تداول الأدمغة. وتُشكل هذه المجالات المواضيعية مسارات حاسمة للاستفادة من الشتات الأفريقي من أجل تحقيق التنمية في أفريقيا، إذ أنه متى تم استغلالها ونشرها، يمكن أن تصبح دافعًا بالغ الأهمية نحو تحقيق النمو الشامل والتنمية المستدامة في أفريقيا، بالإضافة إلى إتاحة المنافع المتبادلة والمشتركة للشتات الأفريقي وبلدان إقامتهم.

ونحن ندعو مجموعة بنك التنمية الأفريقي ومفوضية الاتحاد الأفريقي ومنظمة الهجرة الدولية وأمانة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية إلى تطوير وإطلاق منصة للمشاركة المستمرة مع الشتات الأفريقي وأولئك المنحدرين من أصل أفريقي، على أن يشمل ذلك، من بين مبادرات أخرى، استضافة اجتماع عالمي سنوي للشتات الأفريقي تحت مسمى "قمة الشتات الأفريقي"، وإنشاء مركز الشتات للتميز في أفريقيا من أجل الحوار المستمر، بالإضافة إلى تطوير طرق مبتكرة وملموسة ومؤثرة للاستفادة من الشتات من أجل تنمية أفريقيا. كذلك ينبغي لمفوضية الاتحاد الأفريقي أن تنظر في عقد مؤتمر قمة استثنائي لرؤساء الدول والحكومات الأفريقية حول *"أفريقيا العالمية: الاستفادة من الشتات الأفريقي والمنحدرين من أصل أفريقي من أجل تحقيق النمو الشامل والتنمية المستدامة في أفريقيا"*.

ونرجو من مجموعة بنك التنمية الأفريقي، ومفوضية الاتحاد الأفريقي، والمنظمة الدولية للهجرة، وأمانة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية اتخاذ الإجراءات المحددة التالية:

1. توريق التحويلات المالية

(أ) إقامة شراكات مع مؤسسات تمويل التنمية الأخرى والبنوك الأجنبية والمحلية من أجل استحداث أدوات مبتكرة تهدف لتوريق تحويلات المغتربين المالية، وخفض تكاليف المعاملات، وزيادة الكفاءة، والحد من مخاطر سوق التحويلات المالية، وإنشاء منصات تمويل جماعي لتجميع موارد الشتات، وتعزيز تدفق التحويلات المالية وتوجيهها نحو تحقيق استثمارات إنتاجية تحقق أهداف التنمية الاجتماعية والاقتصادية المرجوة للبلدان في جميع أنحاء أفريقيا.

(ب) دعم تطوير القدرات المؤسسية وتنفيذها، وبناء تدخلات في البلدان الأفريقية في جميع جوانب توريق التحويلات المالية، بما في ذلك الأطر القانونية والأدوات المالية والحد من المخاطر.

2. سندات الشتات

(أ) تطوير وإطلاق سندات شتات شاملة تسمح للأفارقة المغتربين والمنحدرين من أصل أفريقي وغيرهم بالمشاركة، بغض النظر عن حجم الأموال الاستثمارية.

(ب) تعزيز التعاون بين البلدان لتيسير المساعدة الفنية وتبادل الخبرات بين النظراء في سوق سندات الشتات، بالإضافة إلى دعم الجهود الرامية إلى تقديم حلول تمويلية مبتكرة. ويشمل ذلك سندات مؤشر الأمان والسندات الخضراء والسندات الاجتماعية وسندات الشتات والموارد اللازمة مقايضات البنية التحتية وتوريق التحويلات المالية المستقبلية من أجل تحقيق التنمية في أفريقيا.

(ج) إجراء دراسة مرجعية لفهم عدم تناسق المعلومات ومعالجتها وتسليط الضوء على الدروس المستفادة في البلدان الأفريقية.

(د) العمل مع المؤسسات العالمية لتصميم وتنفيذ الإصلاحات المناسبة والحوافز الاقتصادية (مثل الحوافز الضريبية) في الاقتصاديات المتقدمة لتشجيع المغتربين الأفارقة على الاستثمار بشكل استباقي في تنمية أفريقيا.

3. ترويج التجارة والاستثمار

(أ) العمل مع الشركاء الآخرين لتعزيز نظام الدفع الأفريقي وخطط التسوية من أجل تيسير تدفقات التجارة والاستثمار داخل القارة.

(ب) إنشاء قاعدة بيانات ومنبر معلومات قابلين للتشغيل المتبادل لتحديد الشتات الأفريقي تحديدًا صحيحًا، بما في ذلك مجتمعات الشتات الأفريقي المتمايزة وأعمالها التجارية للاسترشاد بها في تصميم برامج دعم الشتات في القطاعات الرئيسية.

(ج) العمل مع منظمات الشتات لتجهيز وتنظيم المشاريع المقبولة بنكيًا التي يرعاها الشتات الأفريقي لينظر فيها منتدى الاستثمار الأفريقي.

4. البحث والابتكار والمعرفة ونقل التكنولوجيا

(أ) إنشاء وإطلاق صندوق لتنمية المعرفة والقدرات لأفريقيا بقيمة 100 مليار دولار لدعم مؤسسات البحث والابتكار والمعرفة وتطوير التكنولوجيا الأفريقية، بالإضافة إلى تعزيز نقل المعرفة/ التكنولوجيا بين المؤسسات الأفريقية وأقرانها على مستوى العالم.

(ب) العمل مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين لإنشاء قاعدة بيانات قوية وتقارير تصنيفية للخبراء الأفارقة في الشتات وإطلاق مبادرات لتشجيع وتيسير مشاركتهم النشطة في البحث والابتكار وتوليد المعرفة وتطوير/ نقل التكنولوجيا فيما بين المؤسسات الأفريقية وأقرانها على الصعيد العالمي استنادًا إلى مؤهلاتهم وخبراتهم وكفاءاتهم ومجالات تخصصهم، وما إلى ذلك.

(ج) العمل مع منظمة الصحة العالمية لإنشاء برنامج التواصل مع الشتات يركز على حشد استثمارات المغتربين في الهياكل الأساسية الصحية الجيدة والصناعات الدوائية في أفريقيا.

(د) دعم البلدان الأفريقية في وضع أسس علمية وطنية للنهوض بتقدم جودة البحوث وتعليم العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات والابتكار على نطاق واسع ونقل التكنولوجيا داخل أفريقيا وعلى الصعيد العالمي.

5. تداول الأدمغة

(أ) دعم إنشاء قاعدة بيانات تفاعلية للشتات الأفريقي: بما في ذلك بلدان الإقامة ومؤسسات الانتساب والمؤهلات والمهارات والكفاءات بالإضافة إلى مجالات الاهتمام وتطوير منصات إلكترونية لتسهيل مشاركة الشتات في

الأبحاث ذات الجودة والابتكار على نطاق واسع وتعليم العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات ونقل التكنولوجيا بين أفريقيا وبلدان إقامتهم.

(ب) تفعيل قرار الاتحاد الأفريقي رقم: EX.CL/383(XII) الذي يعترف بالشتات الأفريقي والمنحدرين من أصل أفريقي باعتبارهم المنطقة السادسة في أفريقيا.

(ج) إنشاء وعقد اجتماع مجتمع الممارسة للشتات الأفريقي، بما في ذلك الأوساط الأكاديمية والجهات الفاعلة في القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني، باعتبار ذلك جزءًا من برنامج مجتمع الممارسة العالمي التابع لبنك التنمية الأفريقي.

ونحن ندعو الحكومات الأفريقية إلى الاضطلاع بما يلي:

(أ) إنشاء وزارات للشتات وتعيين موظفي اتصال في سفاراتهم لتعزيز مشاركة الشتات في تصميم وتنفيذ سياسات وبرامج ومشاريع التنمية في البلدان.

(ب) تنفيذ الإصلاحات السياسية المناسبة للحد من مخاطر الاستثمارات وتحسين الشفافية والمساءلة وتعزيز بيئة العمل فيما يتعلق باقتصاداتها لتشجيع تدفقات الاستثمار إلى أفريقيا.

(ج) إنشاء أسس علمية وطنية لتعزيز تقدم الدراية بالعلوم والابتكار والتكنولوجيا في البلدان.

(د) التعاون مع بلدان إقامة الشتات الأفريقي لتقديم حوافز ضريبية قد تشمل تخفيضات ضريبية أو إعفاءات لتحويلات الشتات المالية لتشجيع زيادة تدفقات هذه التحويلات.

(ه) وضع بروتوكولات للاستخدام الكفء والفعال لعائدات سندات الشتات في الاستثمارات الانتاجية لدفع عجلة النمو الشامل والتنمية المستدامة في البلدان الأفريقية.

(و) العمل مع المؤسسات الإقليمية لإنشاء برنامج جديد لتنقل المواهب داخل أفريقيا من أجل تعزيز تكامل إقليمي أكثر قوة عبر البلدان.

كما ندعو الشتات الأفريقي إلى:

(أ) الاستمرار في الاضطلاع بدور سفراء تنمية أفريقيا في بلدان إقامتهم وتعزيز التدفقات المالية والاستثمارية بشكل استباقي من خلال التحويلات المالية وسندات الشتات والشراكات بين القطاعين العام والخاص وترويج التجارة والاستثمار ونقل المعرفة والتكنولوجيا من خلال الابتكار وتبادل التكنولوجيا، والشراكات والتعاون البحثي وتداول الأدمغة.

(ب) أن يكونوا قوة دفع رئيسية لإقامة أفريقيا عالمية – أفريقيا شاملة ومتكاملة، تتجاوز الحدود الجغرافية وتتقلد دورًا أساسية نحو تحقيق أفريقيا عالمية تُوحد كلمتها وعملها وتُسخرهما من أجل تنمية أفريقيا.

(ج) التعاون مع مجموعة بنك التنمية الأفريقي للتعجيل بعملية تصميم وإطلاق أدوات مبتكرة لتوريق التحويلات المالية وسندات الشتات وتوسيع نطاقهما وتزويد مؤسسة كينيا لتنمية المجتمع بالموارد المالية.

(د) المشاركة بنشاط في عمليات الحوكمة السياسية في أفريقيا وفي بلدان إقامتها لتمثيل القيم والثقافة والتطلعات الإنمائية الأفريقية في سن القوانين والسياسات العامة في الداخل والخارج.

(ه) دعم إنشاء مؤسسة للعلوم والبحوث لأفريقيا لتعزيز تقدم المعرفة العلمية والابتكار ونقل التكنولوجيا بما يتماشى مع رؤية البحث عن المعرفة وتنمية القدرات لأفريقيا.